

الوكالة لم تحف تشاؤمها حول نمو الاقتصاد الكويتي

«الشال»: تقرير «ستاندرد آند بورز» لا يعطي أي انطباع باستدامة الوضع المالي للبلاد

■ العيب في إدارتنا العامة هو العجز عن صياغة رؤى تضمن الإستقرار الاقتصادي والمالي من أجل ديمومة الدولة



معدل سعر النفط الفعلي ينخفض متحكماً في العجز الإقتراسي



نمو الاقتصاد العالمي لن يكون متوازناً في 2020

العالمي، ولكنه غير معني بمحاكمة سلامة استخدام الأموال للقرضة على المستوى السيادي، وإنما فقط بتأكيد قدرة القرضين على استرداد ما اقترضوه بسبب توفر الاحتياطيات المالية لدى الدولة.

وفي تقرير الوكالة نص صريح يذكر بأن النظرة المستقبلية المستقرة للموازنات الداخلية والخارجية سوف تبقى قوية على مدى السنتين القادمين بسبب ملكية الدولة لأصول أجنبية سيادية بما يكفي لتعويض عجز الكويت عن تنويع مصادر دخلها واستمرار اعتمادها الطائي على النفط، فالنظف -وفقاً للوكالة- يهيم على نحو 90% من حصة الصادرات والإيرادات العامة، وذلك هو وضعه منذ ستينات القرن الفائت رغم أن كل خطط التنمية منذ ذلك الحين لبنت تنويع مصادر الدخل هدفاً رئيسياً لها. ذلك يعني أن الوكالة تعرف أنه اقتصاد غير مستدام، وقراءة تقريرها لا تعطي أي انطباع باستدامة الوضع المالي للبلد، فالمدى الزمني للتقرير لا يغطي عنصر الاستدامة، وجمهور التقرير لا يعنيه سوى استرداد أمواله في حدود مدى زمني قصير.

ولم تحف الوكالة تشاؤمها حول نمو الاقتصاد الكويتي، فهي تقدر له نمواً ضعيفاً لعام 2019 ويحدود 0.5% فقط، وتقدر استمرار ذلك النمو الضعيف في عام 2020 لبقية بحدود 0.5% أيضاً خلافاً للتوقعات البنك الدولي، وعلى الجانب المالي تقدر معدلاً لإنتاج النفط أدنى من ذلك المقرر في مشروع موازنة 2021/2020 ويحدود 2.65 مليون برميل يومياً، أي أدنى بنحو 50 ألف برميل يومياً من تقديرات مشروع الموازنة، وتقدر سعراً للنفط بحدود 60 دولار أمريكي للبرميل ثم ينخفض إلى 55 دولار أمريكي، أي مساوياً لتقدير مشروع الموازنة القادمة.

ولابد من إعادة ما ذكرناه سراً من أن تقرير الوكالة صحيح، فهو يخاطب جمهور له اهتمام مختلف تماماً عن اهتمام القارئ المحلي، وما لم تقراء محلياً بما يتوافق مع أهدافنا ومتطلبات الاقتصاد المحلي، سنظل نخطئ تقدير خلاصاته.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

دولار أمريكي كما في نهاية سبتمبر الفائت وفقاً لمعهد التمويل الدولي، ويذكر التقرير بأن نمو حجم المديونيات من خلال السنوات الخمسين الفائتة بأربع موجات ارتفاع، الثلاث الأولى منها انتهت بأزمات مالية، والموجة الأخيرة التي بدأت منذ عام 2010 هي أكبرها نمواً وأوسعها إنتشاراً، وليس مستبعداً إنتهاؤها بأزمة ما لم تعالج بسياسات نقدية ومالية حكيمة.

نمو الاقتصاد العالمي لن يكون متوازناً في عام 2020، فالإقتصادات المتقدمة سوف تستمر في خسارة معدلات نموها، ومعدل النمو المتوقع لها لن يتعدى 1.8% للولايات المتحدة الأمريكية، ولن يتعدى 1% لمنطقة اليورو، ولكن بعض الاقتصادات الناشئة والنامية الكبرى سوف تعوض ذلك الفقد في النمو، فالتنويع المتوقع للاقتصادات الناشئة والنامية من المقرر أنه لن يرتفع من مستوى 3.5% في عام 2019 إلى مستوى 4.1% في عام 2020، رغم توقعات التقرير بأن ينمو الصيني لأول مرة حاجز الـ 6% إلى الأدنى ليصبح 5.9% للعام الجاري، في منطقة الشرق الأوسط، يعرض التقرير لثلاث تقديرات متفاوتة لإحتمالات نمو ثلاث اقتصادات كبرى، فبينما يقدر للاقتصاد الإيراني توقعات ضعيفة أو نمواً محتملاً بحدود الصفر و1% و1% للسنوات 2020-2022، يتوقع لمصر معدلات نمو مريحة ويحدود 5.9% و6% و6% للسنوات الثلاث، وتقع توقعاته وسطاً للاقتصاد السعودي ويحدود 1.9% و2.2% و2.4% للسنوات الثلاث على التوالي، ويتوقع معدلات نمو موجبة ولكن ضعيفة للاقتصاد الكويتي، فبعد نمو بحدود 0.4% في عام 2019، يتوقع التقرير أن تبلغ معدلاته 2.2% و2% و2% للسنوات الثلاث اللاحقة على التوالي.

وأهمية التقرير تكمن في أنه يصدر في وقت تتفاوت فيه التوقعات بشدة، فهناك من يتوقع تكرار لأزمة عام 2008، وربما أزمة كساد عظيم مشابهة لما حدث في عام 1929، بينما توقعات التقرير أفضل من يعتقد سيناريو أخف، أي نمو سالب صغير وقصير الأمد، أي ركود، حيث يتبنى سيناريو النمو الموجب الضعيف، مع إقرار بوجود مخاطر.

التصنيف الائتماني السيادي

نشرت وكالة ستاندرد آند بورز الأسبوع الفائت تقريرها الخاص بالتصنيف الائتماني السيادي للكويت، وجاء التصنيف استمراراً لمستواه الجيد عند «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك كما ذكرنا نكراً أن التصنيف الائتماني لا علاقة له بالاستقرار المالي أي الاقتصاد الكويتي على المدى المتوسط إلى الطويل. هو جيد لأنه يخفض تكلفة التمويل عند حاجة الدولة أو مؤسساتها الخاصة للإقتراض من السوق

الخلل الإنتاجي في البلاد يتأصل بهيمية قطاع النفط والخلل المالي يترسخ

بهيمية إيرادات النفط

الحكومة الجديدة تسير على نهج الحكومات السابقة، وعود إصلاح ومسا معاكس الخطر وغير المستدام، وخلافاً لكل المعلن عن نوايا الإصلاح الاقتصادي والمالي وإصلاح ميزان العمالة، يجعل كلا من السياسة الاقتصادية والسياسة المالية على مزيد من تقويض إستدامة كل ما تقدم، فالخلل الإنتاجي يتأصل بهيمية قطاع النفط، والخلل المالي يتأصل بهيمية إيرادات النفط، والإثنان عاجزان عن الإستدامة بما يهدد ميزان العمالة بولوج الكويت مرحلة غير محتملة من البطالة السافرة، والأخطر، هي تلك الدعوة إلى التساهل مع الحكومة من أجل إصدار قانون الإستدانة حتى يضاف إلى كل ما تقدم من أمراض، مرض مصيبة الفروض. ويبدو أن

تتسق مع رؤى القيدري الأمريكي الذي توقف بتاريخ 11 ديسمبر 2019 عن الاستمرار في سياسته النقدية التوسعية عندما لبى سعر الفائدة الأساس ثابتاً عند 1.75%، وكان آخر تخفيض له ربع نقطة مئوية في اجتماع 30 أكتوبر الفائت بعد تخفيض مماثل في كل من 31 يوليو و18 سبتمبر من عام 2019.

ورغم بعض الإنحسار في مستوى التشاؤم، لازل «البنك الدولي» يلف بوجود مخاطر عالية قد تعكس إتجاه النمو تماماً لو تحققت، منها العودة إلى تاجيج الحرب التجارية، ومنها إنتكاس أداء اقتصادات رئيسية باكثر من المتوقع، ومنها مشكلات مالية -فروض عالية- في اقتصادات ناشئة ونامية بحدود 253 ترليون

بنحو 6.5%، بينما ظلت التناقضات العامة عند نفس مستواها كما ذكرنا، وعليه ارتفعت تقديرات العجز المالي قبل إقتطاع 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة بنحو 15.3% أو إلى 7.7 مليار دينار كويتي من مستوى تقديرات الموازنة الحالية البالغ 6.7 مليار دينار كويتي. وبينما يبدل الذي يتطلبه مشروع الإستدامة المالية هو في تنويع الإيرادات، وليس مصادر الإيرادات، يقدر مشروع الموازنة القادم انخفاض الإيرادات غير النفطية بنحو 3.8%، متزامناً مع الحجم الكبير وغير المستدام للتناقضات العامة التي تتحدّر في أعينها في تقديراتنا ليست مهمة، فالعجز الإقتراسي قد يرتفع أو ينخفض وفقاً لمعدل سعر النفط الفعلي، ووفقاً

لصرف أعلى أو أقل من المقرر عند صدور الحساب الختامي، المهم هو استمرار نفس النهج الخطر وغير المستدام، وخلافاً لكل المعلن عن نوايا الإصلاح الاقتصادي والمالي وإصلاح ميزان العمالة، يجعل كلا من السياسة الاقتصادية والسياسة المالية على مزيد من تقويض إستدامة كل ما تقدم، فالخلل الإنتاجي يتأصل بهيمية قطاع النفط، والخلل المالي يتأصل بهيمية إيرادات النفط، والإثنان عاجزان عن الإستدامة بما يهدد ميزان العمالة بولوج الكويت مرحلة غير محتملة من البطالة السافرة، والأخطر، هي تلك الدعوة إلى التساهل مع الحكومة من أجل إصدار قانون الإستدانة حتى يضاف إلى كل ما تقدم من أمراض، مرض مصيبة الفروض. ويبدو أن

اسم الشركة	الربع الثاني 2020/01/23	الربع الثاني 2020/01/16	الفرق %	الفرق 2019	الفرق %
بنك الكويت الوطني	723.8	727.2	(0.5)	706.9	2.4
بنك الخليج	255.2	255.2	0.0	246.2	3.7
بنك التميز الكويتي	569.7	569.7	0.0	545.9	4.4
بنك الأهلي الكويتي	176.8	170.9	3.3	167.6	5.5
بنك الكويت الوطني	305.6	302.4	1.1	297.0	2.9
بنك الأهلي قطر	357.5	353.3	1.2	358.5	(0.3)
بنك رفان	338.0	333.6	1.3	328.1	3.0
بنك الشرق الكويتي	2,521.3	2,514.8	0.3	2,492.0	1.2
قطاع الكهرباء	683.2	683.3	(0.0)	668.5	2.2
شركة الكهرباء العامة	158.8	158.1	0.4	156.6	1.4
شركة الكهرباء العامة	160.0	160.3	(0.2)	160.3	(0.2)
شركة الكهرباء العامة	187.5	178.7	4.9	173.7	7.9
شركة الكهرباء العامة	558.2	563.4	(0.9)	566.1	(1.4)
شركة الكهرباء العامة	52.6	53.7	(2.0)	54.7	(3.8)
قطاع الاتصالات	214.2	223.6	0.3	222.9	0.6
شركة الكويت للتأمين	75.0	73.9	1.5	72.8	3.0
مجموعة الخليج للتأمين	375.2	376.4	(0.3)	376.4	(0.3)
شركة الأهلي للتأمين	161.5	161.3	0.0	160.7	0.5
شركة وربة للتأمين	93.3	90.8	4.9	90.8	4.9
قطاع التأمين	146.0	146.4	0.4	144.7	0.9
شركة طرقات الكويت	189.1	196.3	(3.7)	189.1	0.0
شركة طرقات الكويت	126.4	122.6	3.1	125.9	1.1
شركة الوثنية الكويتية	252.8	255.0	(0.9)	253.6	(0.3)
شركة التأمين الكويتية	1,792.8	1,695.9	5.7	1,683.8	6.5
قطاع العقارات	217.4	224.1	1.6	221.8	2.6
مجموعة العقارات الكويتية (العامة)	218.0	216.2	0.8	215.3	1.3
شركة أمنت الكويت	361.8	373.9	(3.2)	370.8	(2.4)
شركة الخليج لتقنيات وأصوات الكويتية	202.6	191.4	5.9	195.0	3.9
قطاع البترول	191.5	190.5	0.5	190.3	0.6
شركة البترول الكويتية العامة	608.9	652.8	(6.7)	657.8	(7.4)
شركة البترول الكويتية العامة	4,239.4	4,157.3	2.0	4,198.3	1.0
شركة البترول الكويتية العامة	1,124.9	1,118.6	0.6	1,134.3	(0.8)
شركة البترول الكويتية العامة	21.6	20.5	5.4	21.3	1.4
شركة البترول الكويتية العامة	1,467.5	1,444.0	0.9	1,460.6	(0.2)
قطاع البترول	152.5	151.7	0.5	145.8	4.6
شركة بترول الكويت العامة	14.0	13.8	1.4	14.5	(3.4)
قطاع البترول	462.2	461.9	0.1	460.6	0.4
شركة البترول الكويتية العامة	175.8	175.8	0.0	175.8	0.0
شركة البترول الكويتية العامة	195.5	201.6	(4.0)	221.4	(12.6)
شركة البترول الكويتية العامة	490.8	490.8	0.0	490.8	0.0
شركة البترول الكويتية العامة	176.8	178.2	(0.8)	181.7	(2.7)
شركة البترول الكويتية العامة	561.4	561.4	0.2	563.2	1.7

التقديرات المتغيرة على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الثالث

■ تقرير «البنك الدولي» يقر بوجود مخاطر عالية قد تعكس تماماً اتجاه النمو الاقتصادي العالمي لو تحققت

أوضح تقرير «البنك الدولي» الاقتصادي الأسبوعي جدل واسع وصحفي دار حول مشروع موازنة 2020/2021، مع معظم ذلك الجدل يمكن إخصاره لو كانت الإدارة العامة وأعية للتعامل معه من منظور إستدامة الدولة ووفق أسس علم المالية العامة وبأساسه العلمي، وللتوضيح لا بأس من إستعارة مثالين من أرض الواقع، فالعجز المالي في علم المالية العامة محسوم في تعريفه، فالإيرادات التي تمول نفقاتها لا بد وأن تأتي من نشاط اقتصادي مستدام، ووفقاً لهذا التعريف، معظم إيرادات النفط التي من بيع أو إستبدال أصل زائل، إما باستهلاكه أي نفاد، أو بالتقادم العلمي أي انخفاض قيمته، والنفط يخضع لضغوط من الإنجاسين. ذلك التعريف الذي يقدم ديمومة الدولة على ديمومة إيراداتها، هو ما تبنته الترويج، فالإدارة العامة هناك، -حكومة ومجلس نيابي- لا تسمح سوى بإستخدام 4% فقط من إيرادات النفط لتمويل المالية العامة، وعند الضرورة فقط، ولا بيع النفط مجرد إستبدال أصل وليس إيراد، وثانياً حتى لا تصيبها أمراض «لثة السوارد» وتنفوس تنافسية إقتصادها كما أصابت هولندا قبلها، المثال الآخر النقوض الذي تبني ديمومة الإدارة بإستهلاك سوارد الدولة هو فنزويلا، الماكلة لأكثر احتياطي نفطي تقليدي في العالم ويكثر من 300 مليار برميل، وهي الآن بحكم الدولة الفاشلة.

لو أخذت الكويت، وهو ما ذكرناه مراراً، بمبادئ علم المالية العامة لتبني تبويب ميزانيتها، حينها يصبح المصدر الرئيسي لتمويل نفقاتها العامة هو دخل الأصل البديل للنفط، أي دخل صندوقها السيادي الذي يفترض أن تتغير وظيفته من هدف غير معلوم إلى معدل عائد يحقق أكبر قدر من التوازن المالي، حينها لابد من ضبط النفقات بوقف مدمرها وسفهاها إذا كان محتملاً على مجلس الوزراء أن يلتزم بنسبة تغطية عالية لها من دخل الاستثمارات المتجدد أو المستدام، بعدها لابد من نظام ضريبي على الدخل العام والأرباح وإن بدا مخففاً ليمثل مصدر ثاني للتمويل، وأهميته تكمن في صعوبة تمرير الهدر والفساد إذا كان من حصة إيراد ضريبي، ثم يأتي توجيه الدعم لمستحقيه، أي أن الدعم قد يزيد لصالح من يحتاجه فعلاً، بينما لا يفترض أن يذهب الدعم لأصحاب الدخل العالي، لأنه ببساطة يصبح ضريبة سالية وعكسية وغير مستحقة. ما يعجز الإيراد عن تغطيته من نفقات الموازنة العامة يمكن تغطيته بجزء من إيرادات النفط، على أن تكون مساهمة منخفضة بمرور الزمن، ومعلنة نسب إنخفاضها وملزم بأكمل مراحلها، لأن في الوطن حشد من شباب وشباب سوف يواجهون بطاقة سافرة وضخمة ما لم تضمن لها الإستدامة المالية. ولأن النفط يتعرض لضغوط